

Distr.: General
23 June 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والامتنال لوقف إطلاق النار وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويقدم التقرير أيضا تقييما للحالة العامة في البلد منذ تقريره السابق المقدم إلى المجلس بتاريخ ١٤ آذار/مارس (S/2006/160).

ثانيا - تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل

٢ - تدخل الفترة الانتقالية عامها السادس ولا يزال التقدم الذي تحرزه الأطراف تجاه تنفيذ اتفاق السلام الشامل بطيئا. وبينما أُقيمت الهياكل الرئيسية للاتفاق لا تزال أطراف الاتفاق لا تستخدم بفعالية العديد من اللجان التي ينص على إنشائها، بُغية الإشراف على عملية التنفيذ ودفعها إلى الأمام.

٣ - ولم تُقدم الأطراف أيضا حتى الآن على تفعيل لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى، بُغية الإشراف على عملية توحيد ميليشياتها المتحالفة وإدماجها، لذا تظل عملية الإدماج متأخرة كثيرا عن موعدها المحدد، مما يشكل مخاطر أمنية ويهدد بإشعال المزيد من العنف. وفي ٧ آذار/مارس، وقبل يومين من انتهاء المدة المحددة لإدماج المجموعات المسلحة الأخرى، بينما كانت قافلة غير مسلحة تتكون من بعض الجنود السابقين لقوات دفاع جنوب السودان الذين مالوا إلى صف الجيش الشعبي لتحرير السودان، في طريقهم مع أسرهم من الخرطوم إلى الجنوب، هاجمتهم مجموعة من عناصر قوات دفاع جنوب السودان المنحازة للقوات المسلحة السودانية، بالقرب من أبيي. وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة عشر شخصا



وجرح ٣٠ آخرين. وقامت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، بناء على توجيه من اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، بالتحقيق في الحادثة، في ١٨ أيار/مايو، وشاركت الأمم المتحدة في التحقيق كمراقب.

٤ - وبالمثل، يظل تأخير تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة ونشرها مثار قلق. إذ تؤدي المشاكل المرتبطة بلجنة التعاون مع المجموعات المسلحة الأخرى وبالوحدات المتكاملة المشتركة، بالإضافة إلى حدة المنافسة على الموارد، إلى تصعيد العنف في الجنوب، الذي تنتشر فيه الأسلحة الصغيرة.

٥ - وتراجع عدد الحوادث المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من أن نتائج الاتصالات الرفيعة المستوى، التي جرت مؤخرا بين قادة الجيش وحكومة جنوب السودان، لم تتضح بعد. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات تجاه تعزيز تنسيق مواجهتها لهذا الخطر، ويشمل ذلك تبادل ضباط الاتصال العسكريين وتعزيز اقتسام المعلومات. وعلاوة على أنه من الضروري أن تكون هناك قوة رادعة ذات مصداقية، لا بد أيضا من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة مع أوغندا.

٦ - وأنجزت خطوة هامة تجاه تنفيذ اتفاق السلام الشامل، حينما بدأ زهاء ٣٠٠٠ فرد من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، في التحرك مع أسرهم من شرق السودان إلى جنوبه، في ٢٠ نيسان/أبريل. وفي ١١ حزيران/يونيه، انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من همشكوريب وسلم زمام السيطرة عليها إلى السلطات الحكومية. ويتواصل أيضا نقل القوات المسلحة السودانية من الجنوب إلى الشمال وفقا للجدول الزمني.

٧ - وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقدمت ثلاثة تقارير موحدة عن أنشطتها إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، التي عقدت اجتماعها الثالث في ٢٥ أيار/مايو. وقررت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار تسريع تشكيل لجنة التعاون مع المجموعات المسلحة الأخرى، وإكمال نشر الوحدة المتكاملة المشتركة، بحلول ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٨ - وعقدت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود، ومفوضية الخدمة القضائية القومية، ولجنة الإيرادات العامة والمخصصات المالية والرصد، جميعها اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكلت لجنة التقدير والتقييم أربعة فرق عاملة، إحداها معنية باقتسام السلطة، والثانية معنية باقتسام الثروة، والثالثة معنية بالترتيبات الأمنية، والرابعة معنية بالمناطق الثلاث المتأثرة بالحرب. ولم تُنشأ بعد اللجنة الوطنية للأمن، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية

للخدمة العامة، واللجنة الوطنية للأراضي، واللجنة الوطنية للانتخابات. وما زالت اللجنة الوطنية للنقط لا تجتمع بانتظام، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم الاتفاق حول ماهيتها، أ تكون هيئة استشارية أم صانعة للقرار.

٩ - وأعلن، في ٣٠ نيسان/أبريل، عن عضوية المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور، إلا أن هدفها الأصلي المتعلق بكفالة استقلال مؤسسات اتفاق السلام الشامل، حُذف من ولايتها الجديدة. ولم تستفد أية لجنة من اللجان التي أنشئت حتى الآن من خدمات هذه المفوضية، التي لم تجتمع بعد كهيئة. وتنفذ الإصلاحات القانونية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل ببطء أيضاً. ويتضمن العديد من القوانين المعمول بها في مجالات الأمن الوطني والشرطة والصحافة، أحكاماً فضفاضة تخول سلطات مفرطة تتيح المجال لإساءة الاستخدام. يضاف إلى ذلك أن مسؤولي الشؤون الأمنية في ولايات الخرطوم ودارفور وكسلا والبحر الأحمر، لا يزالون يستخدمون سلطات طوارئ واسعة لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

١٠ - وبدأ انعقاد الدورة الثانية للجمعية الوطنية، في ٣ نيسان/أبريل، في الخرطوم. ولا يزال هناك عدد من القوانين الهامة التي لم تعتمد الجمعية بعد، بما في ذلك القوانين المطلوبة للإعداد للانتخابات منتصف الفترة. وبدأ انعقاد الجمعية التشريعية لجنوب السودان، في ١٠ نيسان/أبريل، في جوبا. وفي هذا المجال أيضاً، لم تقدم بعد مشاريع القوانين الضرورية لتأسيس لجان أساسية في الجنوب.

١١ - وبالرغم من نجاح الولايات الجنوبية في صياغة دستور نموذجي لحكومة جنوب السودان، بصورة تتوافق مع خصائص كل ولاية منها، إلا أن معظم الهيئات التشريعية لهذه الولايات لم تعتمد بعد. وفي غضون ذلك، اعتمد الجهاز التشريعي لولاية الخرطوم مشروع دستور الولاية، الذي يعالج عدداً من المسائل المثيرة للجدل، بما في ذلك مركز مدينة الخرطوم واللغة الرسمية التي تستخدم في العاصمة القومية. وينتظر إنشاء اللجنة المعنية بحماية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية، بعد أن اعتمد دستور ولاية الخرطوم. وما زالت ولاية جنوب دارفور بدون دستور، حيث شكّلت فيها حكومة انتقالية.

١٢ - وأعرب المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي اجتمع، في رومبيك، في نيسان/أبريل، عن قلقه لبطء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، لكنه أعاد تأكيد رغبته في إقامة شراكة قوية مع حزب المؤتمر الوطني، وفي أن يكون له دور أكثر فعالية في حل الصراعات في دارفور وشرق السودان، في آن واحد معاً. وعقد مجلسا قيادات حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان أول اجتماع مشترك لهما، في الخرطوم، خلال

الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو. واشترك في رئاسة الاجتماع الرئيس البشير ونائبه سلفا كير، اللذان أكدا تصميمهما على تنفيذ اتفاق السلام الشامل بأكمله، والعمل في شراكة من أجل السلام والتنمية. وبينما يُعتبر الاجتماع تطورا يستحق كل ترحيب، إلا أنه لم يخرج بقرارات واضحة حول العديد من المسائل المثيرة للجدل في الوقت الراهن. ولم يتوصل الاجتماع إلى اتفاق بشأن تنفيذ تقرير لجنة أبيي للحدود، الذي أُحيل إلى رئاسة الجمهورية مشفوعا بخيارات أربعة، هي (أ) إبرام اتفاق سياسي؛ (ب) دعوة خبراء لجنة الحدود إلى الدفاع عن توصياتهم؛ (ج) إحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية، أو (د) الاحتكام إلى طرف ثالث. إلا أن الأطراف اتفقت على تشكيل إدارة انتقالية لأبيي تمثل فيها جميع الأطراف.

١٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، وعقب هجوم شنه متمرّدون على إنجامينا، في ١٣ نيسان/أبريل، قطعت حكومة تشاد علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع السودان. وأنكر السودان وجود علاقة تربطه بالهجوم، لكن الوضع ما زال متوترا. وعلى الجانب الآخر، تحسنت العلاقات بين السودان وإريتريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتبادل البلدان زيارات رفيعة المستوى، بما في ذلك زيارة بمناسبة الاحتفال بالذكرى استقلال إريتريا، في أيار/مايو. واتفق الطرفان أيضا على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما.

دارفور

١٤ - اختتمت محادثات السلام بين الأطراف السودانية، في أبوجا، في ٥ أيار/مايو، بتوقيع حكومة السودان وجناح ميني ميناوي في حركة تحرير السودان على اتفاق دارفور للسلام. ولم توقع حركة العدل والمساواة وجناح عبد الواحد النور في حركة تحرير السودان على الاتفاق. بيد أن عددا من القيادات السياسية والقادة العسكريين التابعين لجناح عبد الواحد النور وحركة العدل والمساواة أعلنوا انشقاقهم وقدموا إعلانا إلى الاتحاد الأفريقي بشأن التزامهم باتفاق دارفور للسلام. لكن العنف تواصل في دارفور بالرغم من التوقيع على الاتفاق. ويعتقد أن المجموعات التي لم توقع على الاتفاق نظمت مظاهرات في مخيمات المشردين داخليا في دارفور وفي الخرطوم. وبينما تملك هذه المجموعات الحق في الإعراب عن معارضتها، إلا أن الاستمرار في تصعيد الحالة قد يؤدي إلى إعاقة العمليات التي تنفذها الوكالات الإنسانية وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وإلى عرقلة تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وتعتبر تدخلات قوات الحكومة التي اتسمت بالغلظة، وبالإفراط في بعض الأحيان، مثار قلق أيضا، وبخاصة في مخيمات المشردين داخليا في زالنجي ونيالا والفاشر، إذ قُتل ستة من المشردين داخليا على الأقل وجُرح كثيرون آخرون في هذه الاحتجاجات. إلا أن الشاغل

الأهم يتمثل في الهجمات المستمرة التي تشنها المليشيات على سكان القرى والتجمعات الأخرى للمدنيين غير المسلحين، والتي تواصلت على امتداد شهر أيار/مايو بأكمله. وبالمقابل، ساهم عدم استقرار الحالة في تشاد في زعزعة الاستقرار في غرب دارفور.

١٥ - وقد عكفت الأمانة العامة، بناء على توجيه مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ شباط/فبراير، على النظر في الخيارات المتعلقة بالانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية الأمم المتحدة. وأُجريت في هذا الصدد، الأعمال الأولية المتعلقة بالتخطيط لتوفير دعم إضافي لبعثة الاتحاد الأفريقي، وبإمكانية توسيع عمليات الأمم المتحدة في دارفور. وأنا أرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٥ أيار/مايو، بشأن اتخاذ خطوات عملية لصالح الانتقال. وأنا ممتن أيضا لمبعوثي الخاص الأخضر الإبراهيمي، ومجلس الأمن، للمشاورات المثمرة التي أجريها مع السلطات السودانية بهدف الحصول على تعاونها ودعمها لعملية الانتقال المقترحة. وفي إطار مواصلة هذه المشاورات تقوم لجنة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بزيارة السودان حاليا، من أجل دفع عملية التخطيط إلى الأمام، كما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن ١٦٧٩ (٢٠٠٦).

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي والمصالحة

١٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان، كجزء من ولايتها للمساعدة الحميدة الرامية إلى المساعدة على تسوية الصراعات المستمرة في السودان، حث الجبهة الشرقية والحكومة على الدخول في محادثات سلام، في أقرب فرصة ممكنة، لا سيما في ضوء الاكتمال الوشيك لانسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأعدت لجنة مشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية لتحرير السودان إطارا لمحادثات السلام، في تعاون وثيق مع الحكومة الإريتريّة. ووافق الطرفان على بدء المحادثات الإجرائية، في إريتريا، في ١٦ حزيران/يونيه. وتواصل البعثة التشاور مع الطرفين، وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم للمحادثات.

١٧ - وقد دأبت البعثة، وإلى أن تم التوقيع على اتفاق دارفور للسلام، في ٥ أيار/مايو، على تأييد جهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا، من خلال بذل المساعي الحميدة، وتوفير الخبرة الفنية والدعم اللوجستي. وباختتام مفاوضات أبوجا، شرعت البعثة في

اتخاذ خطوات لكفالة تنفيذ مهام الأمم المتحدة الواردة في الاتفاق، فضلا عن توفير الدعم للاتحاد الأفريقي وللطرفين، ورصد الامتثال بشكل عام.

١٨ - وفي جنوب السودان، كثفت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة وتسوية الصراعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ساعد وجود البعثة المتعددة الاختصاصات وأنشطتها - بما في ذلك اتصالها الوثيق بالقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى في الميدان - على إزالة التوترات في مناطق الصراعات المحتملة والتقلبات في الجنوب. غير أن التوترات تزايدت حدة. وتتفاقم الصراعات الإثنية، والمواجهات العنيفة بين المجموعات المسلحة، وعمليات نزع أسلحة بعض هذه المجموعات بالقوة، وخيبة آمال المقاتلين السابقين، وانعدام سلطة القانون وانفراط النظام، والصراعات بين الرُّحل والمستقرين، فضلا عن الصراعات بين العائدين والسكان المحليين. وتحاول السلطات الوطنية أو السلطة على مستوى الولايات تسوية هذه الصراعات، بمساعدة المجتمع المدني، من ذلك على وجه الخصوص الكنائس، في بعض الأحيان. وتشارك بعثة الأمم المتحدة في السودان في العديد من هذه الجهود، بالرغم من القيود التي تفرضها الأحوال اللوجيستية والأمنية والاتصالات ونقص الموظفين على إمكانية مشاركتها بشكل كامل.

عمليات الانتشار والأنشطة العسكرية

١٩ - توشك عمليات الانتشار العسكري للأمم المتحدة على الاكتمال، وتحولت بؤرة التركيز بشكل كامل الآن إلى العمليات. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٥٧٠ فردا، أو ٩٧ في المائة من المجموع المتوقع البالغ ٨٨٠ فردا. ويتكون هذا القوام من ٧٣٠ فردا من العسكريين، و٦٦٣ مراقبا عسكريا، و ١٧٧ فردا من هيئة الأركان مستمدين من ٦٠ بلدا.

٢٠ - ويتسبب بدء موسم الأمطار في تفاقم مشكلة انعدام مهابط طائرات الهليكوبتر على وجه الخصوص، نظرا إلى أن العوامل الجوية تحتم الآن الاعتماد بشكل متزايد على الأصول الجوية، فيما يتعلق بإعادة التزويد اللوجستي. واستمرت معاناة ولاية الاستوائية من أنشطة العصابات، لكن تجري مجاهدة هذه الأنشطة الآن من خلال تسيير الدوريات الوقائية وإعادة نشر حاملات الجنود المدرعة المملوكة للوحدات. وأجري استعراض للحالة الأمنية في جميع القطاعات، ويتواصل إدخال التحسينات المادية والأمنية في معسكرات البعثة. وستكون الوحدة النهرية التابعة للقوة مفيدة بشكل خاص خلال موسم الأمطار.

٢١ - وتعرقلت عمليات إعداد مواقع أفرقة البعثة في جنوب السودان بشكل ملحوظ بسبب قصور موارد النقل الجوي. وترتبت عن هذا النقص آثار واسعة النطاق، شملت ازدياد

القيود على تطوير الهياكل الأساسية في جوبا، فضلا عن تقييد أولويات تأسيس مواقع الأفرقة في بور، ويامبيو، وياي (تم شغل الموقعين الأخيرين مؤخرًا).

٢٢ - ولا تزال وحدة الطيران الهندية تفتقر إلى قدرات الطيران الليلي حتى الآن، بينما لا تملك وحدتا الطيران الروسية والباكستانية القدرة العملياتية الكاملة بعد. وجرى تفعيل قدرة الإجلاء الطبي الجوي، بينما يتواصل تسليم المعدات المملوكة للوحدات الكينية والصينية والهندية. ولا تزال الوحدة النهرية البنغلادشية في موقعها المتقدم، بملكال، كما لم يبلغ مستشفى المستوى الثاني في ولاية النيل الأزرق (القطاع الخامس) قدرته العملية الكاملة بعد.

٢٣ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، كانت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار قد عقدت ٢٦ اجتماعا. وكما ذكر أعلاه، كان التقدم المحرز في معظم المسائل المعروضة على اللجنة بطيئا. إذ فشل كلا الجانبين في توفير بيانات شاملة عن قواهما، التي تضم الآن مجموعات مسلحة "مدججة" أخرى. وواصل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون التحقق من أن القوات التي عينها الطرفان قد تحركت إلى مناطق التجمع بغية تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، حيث تم التحقق من زهاء ٨ ٤١٠ فردا من القوات المسلحة السودانية (من مجموع ١٥ ٧٥٢ فردا أصبحوا جاهزين لتكوين الوحدات المتكاملة المشتركة) و ١٤ ٤٤٦ فردا من الجيش الشعبي لتحرير السودان (من مجموع ١٤ ٩٢٩ فردا من القوات المبلغ عنها). ونُقلت عناصر الوحدات المتكاملة المشتركة إلى مواقع جديدة في توريت، وجوبا، والخرطوم، ريثما يتم تشكيلها ونشرها. إلا أن تأسيس الوحدات المتكاملة المشتركة يظل رهنا بعدد من القرارات العالقة والتي سيتخذها مجلس الدفاع المشترك.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم الدعم إلى لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنشأتين حديثا في الشمال والجنوب لتنفيذ البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتم بالفعل تسريح أكثر من ٢٥٠ طفلا مقاتلا وإعادة دمجهم إلى أسرهم. وبدأ أيضا تنفيذ مشاريع خاصة لتقديم الدعم المؤقت للمعوقين والنساء المنتسبات للقوات المسلحة في جنوب السودان.

٢٥ - ولا يزال تحديد العدد الفعلي للمقاتلين البالغين الذين سيتم تسريحهم طوعا من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية يشكل تحديا نظرا لأن كلا من الطرفين ليس مستعدا حتى الآن لكشف تفاصيل عن قواته. وفي حين وافقت حكومة الوحدة الوطنية الآن على البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن المجلس

الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أنشئ في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لم يجتمع بعد بشكل رسمي لمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة لتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما في جنوب السودان، فقد أنشأت حكومة جنوب السودان مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان وتم تعيين رئيس لها.

الشرطة

٢٦ - نشرت بعثة الأمم المتحدة في السودان ٦٣٧ فرداً من أفراد الشرطة التابعة للأمم المتحدة حتى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ينتمون إلى ٣٩ بلداً في ١٨ موقعا من مواقع الأفرقة. وواصل عنصر الشرطة تقديم المساعدة في الجهود المبذولة لبناء قدرة الشرطة المحلية. واشترك نحو ٦٥٠ من كبار وصغار ضباط الشرطة السودانيين في الجنوب في ١٥ برنامجاً تدريبياً وقُدمت ثمانية مقترحات بمشاريع لدعم الشرطة المحلية في جنوب السودان لدعم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين. وتم إبرام اتفاق مبدئي بين شرطة الأمم المتحدة وشرطة جنوب السودان للبدء في تسجيل جميع أفراد الشرطة على نطاق جنوب السودان، والذين يُتوقع أن يتراوح عددهم بين ١٩ ٠٠٠ فرد و ٢٣ ٠٠٠ فرد. وبالرغم من المقاومة التي تبديها بعض الأطراف في العمل مع شرطة الأمم المتحدة، فقد تم التوصل إلى اتفاق للبدء في المشاركة في الموقع. وبدأ أفراد شرطة الأمم المتحدة العمل تحت قيادة الشرطة المحلية في جوبا وأماكن القطاعات. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة جنوب السودان والشرطة السابقة لحكومة السودان للدمج بين قوات شرطة جنوب السودان وقوات الشرطة السابقة لحكومة السودان الموجودة في الجنوب. وتم إنشاء لجان يُتوقع لها أن تشمل مشاركة شرطة الأمم المتحدة لمعالجة عملية الإدماج، والتي تشمل مجالات مثل الهيكل التنظيمي والتمويل والتدريب.

حقوق الإنسان

٢٧ - وينطوي التأخير في إصلاح جهاز الأمن المأذون به دستورياً على جوانب خطيرة على حماية حقوق الإنسان. وبمنح التشريع الحالي ضباط الأمن سلطات واسعة للاعتقال، كما يسمح بالاحتجاز لفترات طويلة خارج النظام القانوني ويوفر حصانات واسعة لمسؤولي الدولة من الأعمال المرتكبة أثناء الواجبات الرسمية.

٢٨ - ولا يزال موظفو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة يمنعون من الوصول إلى مرافق الاحتجاز، ولا سيما سجون الأمن الوطني بالرغم من الالتزامات السابقة التي قدمتها السلطات. ولم يستطع المفوض السامي لحقوق الإنسان أثناء زيارته للسودان في الفترة من

٣٠ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو دخول مركز الأمن الوطني للاحتجاز بسجن كوبر بالخرطوم بالرغم من الضمانات السابقة التي قدمها جهاز الأمن الوطني والاستخبارات.

٢٩ - وتم الاتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني على إنشاء مفوضية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وقدمت الحكومة مشروعا للمناقشة مع المجتمع المدني في اجتماع نظّمته بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويجب أن تكفل الحكومة قيام مفوضية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة مستقلة وفقا لمبادئ باريس. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في السودان تعمل أيضا مع أعضاء المجلس الوطني لمواءمة التشريع المقترح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومساعدة حكومة الوحدة الوطنية في الوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

سيادة القانون

٣٠ - تقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بإجراء دراسة استقصائية مشتركة تهدف إلى تحديد مفاهيم السكان بشأن التغيير الذي طرأ على سلوك عناصر إنفاذ القانون منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. وسوف تقيّد الدراسة في وضع سياسة في مجال سيادة القانون وتشجيع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في مجال الحكم الرشيد والشفافية والقابلية للمساءلة. وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج لبناء قدرات المفوضية الوطنية للخدمات القضائية والجهاز القضائي الوطني. ويتواصل العمل التأهيلي الذي يستهدف مراكز الشرطة ومجمعات المحاكم والمحاكم التقليدية على صعيد البلد. وفي آذار/مارس، قدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان المساعدة لحكومة جنوب السودان في تنظيم أول استعراض تجريه لمؤسسات سيادة القانون في جنوب السودان. وتواصل البعثة أيضا تقديم الخبرة الفنية في مجال السياسة والدعم لإجراء الإصلاحات المؤسسية في إدارة الإصلاحات في السودان.

الإعلام

٣١ - أصبحت إذاعة بعثة الأمم المتحدة في السودان جاهزة للعمل في الخرطوم. ولا تزال حكومة الوحدة الوطنية تمنع في الموافقة عليها حتى الآن، مما يعوق التنفيذ الكامل لولاية البعثة الإعلامية. بيد أن حكومة جنوب السودان قد سمحت بمجال ترددي لبعثة الأمم المتحدة في السودان لاستخدامه على نطاق الجنوب، وسيبدأ البث الإذاعي في جوبا في ٢٣ حزيران/يونيه. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم دعمها لحكومة جنوب السودان في نشر المعلومات على الجمهور في جنوب السودان بشأن اتفاق السلام الشامل ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتُبذل الجهود حاليا لإنشاء مراكز توعية للجمهور في

العديد من المدن على نطاق البلاد بالرغم من أن العديد من المرافق التي توفرها الحكومة مجاناً ليست متوفرة في العديد من الأماكن أو غير ملائمة أو ملكيتها محل نزاع.

المساعدة الإنسانية

٣٢ - واصلت وكالات المساعدة الإنسانية في جنوب السودان تعزيز وجودها وتقديم خدمات أساسية في وقت يزداد فيه حجم العائدين من المشردين داخلياً. ولا تزال الحالة الأمنية الهشة في جنوب السودان تعوق العمليات الإنسانية في بعض الأماكن، وقد تم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تقديم المساعدة لنحو ٦١٥ ٠٠٠ من العائدين وللمجتمعات المضيفة بتقديم المعونة الغذائية. كما واصلت الوكالات استجابتها لانتشار وباء الكوليرا والالتهاب السحائي (بلغ عدد الوفيات من الكوليرا ٥٠٠ حالة وفاة في منتصف أيار/مايو، كما بلغ عدد الوفيات بسبب الالتهاب السحائي ٤٠٠ حالة).

٣٣ - وفي دارفور، ازدادت الحالة الإنسانية سوءاً. إذ يُقدَّر أن ٢٥٠ ٠٠٠ مدني قد شُردوا أو أُعيد تشريدتهم بسبب انتشار العنف منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبلغ المتوسط الشهري للمستفيدين من المساعدة الغذائية ٢,٢ مليون شخص، في الوقت الذي ارتفع فيه العدد الإجمالي للفئات الضعيفة إلى ٣,٦ ملايين فرد. ولا تزال حرية الحركة في دارفور تتعرض لمعوقات خطيرة، مما أدى إلى انعدام فرص الوصول إلى أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة. كما أدى انعدام الأمن وفقدان الأصول الإنسانية بسبب عمليات النهب إلى تقليص كبير في عمليات المساعدة الإنسانية في العديد من المناطق.

٣٤ - ومدّدت الحكومة فترة الوقف الاختياري للقيود المفروضة على العمل الإنساني في دارفور حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. بيد أن المنظمات غير الحكومية لا تزال تواجه التأخير والصعوبات الأخرى في الحصول على تأشيرات الدخول والخروج وتصاريح السفر والموافقة على العمل والحركة في دارفور. كما لا تزال وكالات الأمم المتحدة ممنوعة من الوصول إلى كامل شمال السودان. وظل حجم التمويل للبرامج الإنسانية متدنياً بالرغم من المساهمات السخية التي وصلت مؤخراً. وتم الوفاء بتمويل ٣٩ في المائة فقط من الاحتياجات الإنسانية للسودان، مما يمثل نقصاً قدره ٩٣٩ مليون دولار. وتبلغ النسبة المئوية لتمويل العمليات الإنسانية في دارفور حالياً ٥٠ في المائة، في الوقت الذي لا يزيد فيه حجم تمويلها في جنوب السودان عن ٢١ في المائة. كما أن هناك العديد من القطاعات الحيوية التي تشهد نقصاً حاداً في التمويل في جميع المجالات وسوف تنضب إمدادات المعونة الغذائية في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر، مما يؤثر على ملايين الأشخاص في كامل أرجاء السودان ما لم يُتخذ إجراء عاجل.

حماية المدنيين

٣٥ - يجري توسيع شبكة الحماية المشتركة بين الوكالات في جنوب السودان ودارفور ويقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بتقديم الدعم لموظفي الحماية التابعين للبعثة في تحديد أماكن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة. وتقوم شرطة الأمم المتحدة المدربة حاليا بدور مهم في لفت الانتباه إلى حالات الاغتصاب، ولا سيما عندما يكون الضحايا من القصر. وقد أدى الإجهاد الذي يتعرض له السكان بسبب صعوبة الأوضاع المعيشية إلى زيادة ملحوظة في أعمال العنف والقمع التي غالبا ما ترتبط بمشاكل محلية.

عمليات العودة

٣٦ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة، في تنظيم عمليات عودة على نطاق كبير شملت إعادة ٤ ٠٠٠ من المشردين محليا من جوبا إلى ولاية جونقلي وإعادة ٦ ٠٠٠ من المشردين من ياي إلى بور وإعادة ١٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من جنوب دارفور إلى شمال بحر الغزال. وقامت حكومة جنوب السودان وبعد جهود مكثفة في مجال التوعية وتعديل خططها الأولية بإعادة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مناطق سكنهم الأصلي أثناء موسم الجفاف وتحدد هدف جديد يشمل ١٥٠ ٠٠٠ شخص في فترة الجفاف التالية. وفي الوقت ذاته، استطاعت ولايتا شمال بحر الغزال والوحدة تنظيم العمليات الخاصة بها لعودة آلاف الأشخاص.

٣٧ - وبعد توقيع اتفاق السلام في دارفور، يمكن الآن استكمال الخطط لدعم عودة المشردين داخليا واللاجئين في دارفور وتطويرها بشكل أكبر بالتعاون مع الأطراف في الاتفاق. إلا أن الأمم المتحدة ترى أن الأوضاع الأمنية في دارفور حاليا ليست مواتية للعودة. ويتعين أن تكفل آليات التنسيق الحالية والاتفاقات مع الحكومة انسجام عمليات العودة بشكل صارم مع مبادئ القانون الدولي وأن تتم بشكل طوعي وآمن وبكرامة.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٣٨ - عملت الأفرقة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وتيرة عملها في جبال النوبة وجوبا ورومبيك وواو ويائي وملكال والدمازين ودارفور. وتم بالفعل التحقق من أكثر من ٨٥٧ كيلومترا من الطرق وتطهيرها بغرض النشر الطارئ وتقديم المعونة. وقد أصبح من الممكن حاليا السير في أمان من الخرطوم إلى الحدود الأوغندية، وإن كان ذلك يكون في بعض الأحيان على خط لا يزيد اتساعه عن ثمانية أمتار. وتم حتى الآن تطهير أربعة ملايين متر مربع من المناطق الخطرة المشبوهة وإزالة ١ ٢٢٠ لغما

مضادا للأفراد و ٦٦٠ لغما مضادا للدبابات وتدمير ٩٣٣ ٢٩٣ قطعة من الأجهزة غير المتفجرة.

٣٩ - وتم توعية أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بمخاطر الألغام، كما بدأت وحدة مصرية عمليات للتطهير. ومن المطلوب تقديم دعم مالي عاجل لأنشطة إزالة الألغام على نطاق المناطق المؤقتة وجنوب السودان. وقد ازدادت حوادث انفجار الألغام والأجهزة غير المتفجرة في كسلا وشرق السودان، ولكن كانت هناك صعوبة كبيرة في إجراء تحقيق بشأن الحوادث أو إجراء دراسات استقصائية أو تنفيذ عمليات تطهير بسبب القيود المفروضة على حركة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية.

الانتعاش الاقتصادي والتعمير

٤٠ - واصلت الحكومة اتباع سياسات اقتصاد كلي وإصلاحات هيكلية حذرة أسهمت، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، في تحقيق نمو اقتصادي قوي، وتعزيز الموقف الخارجي، وبقاء التضخم دون العشرة، وارتفاع مستوى الاستثمارات الأجنبية. ورُفع بقدر كبير من مستوى الإنفاق لصالح الفقراء في إطار ميزانية عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من ذلك، حدثت أخطاء في السياسات، تمثل أبرزها في التعاقد على قروض جديدة بمبالغ كبيرة وبشروط غير ميسرة واتخاذ تدابير دعم عالية القيمة وسيئة الاستهداف للمنتجات القودية المحلية. وينبغي معالجة هذه المشاكل بصورة عاجلة. وإن لم يتم كبح الوتيرة العالية للاقتراض بشروط غير ميسرة، فإن ذلك سيزيد من عبء ديون السودان الخارجية التي لا يمكن تحملها وسيعقد بشكل خطير أي عملية محتملة لتخفيف عبء الديون.

٤١ - وفي ٩ و ١٠ آذار/مارس، عقد في باريس الاجتماع الأول للاتحاد المعني بالسودان الذي نظمه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، وشاركت فيه حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، و ٢٢ من البلدان والمؤسسات الدولية المانحة. وتمثل الهدف من الاجتماع في زيادة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية، والتشجيع على المساءلة المتبادلة والحكم الرشيد، وزيادة الشفافية في ميزانيتي الحكومتين، وإنفاقهما، وتدفقات مواردهما. وأعربت الحكومتان عن التزامهما بوضع ميزانيات تتسم بالشفافية وأعلنتا عن اتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الصدد. وأعرب المانحون مجددا عن الدعم للصندوق الاستثماري المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي، على الرغم من أن وتيرة الدفع ظلت بطيئة جدا، حيث لم يدفع سوى مبلغ ٣ ملايين دولار في جنوب السودان، ولم يدفع للولايات الشمالية سوى مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك المناطق الثلاث.

الدعم المقدم من المانحين

٤٢ - بدأ تنفيذ خطة العمل في السودان لعام ٢٠٠٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ باحتياجات تمويل إجمالية تصل إلى ١,٧ بليون دولار، بما في ذلك ١,٥ بليون دولار من الاحتياجات الإنسانية و ٢١١ مليون دولار لأنشطة الانتعاش والتنمية. وتبلغ نسبة التمويل المتوافر لخطة العمل حاليا ٣٨ في المائة (أي ٦٤٩ مليون دولار). وتلقى الصندوق الإنساني المشترك للسودان ١٤٣ مليون دولار.

٤٣ - ويحتاج عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المستضيفة لهم إلى مساعدة عاجلة، مثلما يحتاج إليها ملايين السودانيين الذين لا يزالون مشردين. وأسفر العجز في التمويل عن إعاقة كل من خطط التنفيذ والدعم المقدم إلى هذه الفئات الضعيفة. ومن الأهمية بمكان أن يقوم المانحون بتحويل تعهداتهم المعلنة بالفعل وأن يقوموا، بدون مزيد من التأخير، بتخصيص موارد إضافية لتلبية الاحتياجات المتبقية لعام ٢٠٠٦.

المسائل الجنسانية

٤٤ - استمر توفير التدريب التمهيدي في مجالات التوعية بالشؤون الجنسانية والاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع موظفي البعثة القادمين للتو. وتم توفير تدريب جنساني أكثر تخصصا للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في البعثة، بما في ذلك مركزي التنسيق المعنيين بالشؤون الجنسانية وحماية الأطفال، وأفراد الشرطة من الرتب الإدارية الوسطى والكبيرة، فضلا عن المراقبين الوطنيين من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. وأنشئت وحدتان للشؤون الجنسانية في رمبيك وكادوقلي وأُجريت تقييمات لإنشاء وحدات مشابهة في كل من أبيي والدمازين وووا.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٥ - استمر تثقيف النظراء في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل من أبيي (القطاع السادس) وكسلا (مقر مراقبة/تنسيق إعادة نشر القوات)، للوحدتين الزامبية والنيبالية، والقوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، والموظفين المحليين. كذلك وفرت البعثة الدعم لوضع عناصر متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعن طريق اللجان الإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شملت أنشطة البعثة في هذا المجال ٥ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة السودانية، و ٨ ٠٠٠ من الطلاب، و ٢٠ ٠٠٠ من الأشخاص الآخرين.

السلوك والانضباط

٤٦ - تلقى فريق السلوك والانضباط أحد عشر ادعاء بمخالفات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُحيل ادعاءان خطيران بإساءة السلوك إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيهما، في حين أن أُحيلت تسعة ادعاءات أخرى إلى محققى الأمن أو تولى النظر فيهما المديرون داخليا.

اتفاق مركز القوات

٤٧ - إن إعاقة وصول أفراد وكالات الأمم المتحدة في جميع أرجاء السودان الشمالي تشكل مخالفة ل ضمانات حرية التنقل المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات الذي يشمل صناديق الأمم المتحدة ومكاتبها وبرامجها عند قيامها بمهام متصلة بالبعثة.

٤٨ - وقد أسفر رفض الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية ولجنة العون الإنساني مد نطاق الضمانات ليشمل وكالات الأمم المتحدة عن العديد من حالات منع حرية التنقل وأثر سلبا على عمليات البعثة. ونظرا لإصرار السلطات المحلية المستمر على الإشعار المسبق و/أو استخدام كيانات البعثة والأمم المتحدة لتتصاريح السفر، تعين تعليق بعض البرامج. وتشكل انتهاكات اتفاق مركز القوات في أبيي وشرق السودان مصدر قلق بصفة خاصة، وقد أعاق ذلك قدرة البعثة على رصد اتفاق السلام الشامل وقدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية التي تلمس الحاجة إليها.

رابعاً - ملاحظات

٤٩ - خلال الأشهر الثلاثة الماضية، اتخذ طرفا اتفاق السلام الشامل مزيدا من الخطوات لدفع تنفيذ الاتفاق. وبدأت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار التعامل مع مسائل موضوعية بهدف تحسين الظروف الأمنية محليا. ويحرز عدد من اللجان الأخرى تقدما بطيئا في عمله. ويقوم كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بإعادة نشر قواتهما، تحت إشراف البعثة. وبصفة عامة، تظل العملية تمضي في مسارها عموما ويواصل الطرفان إبداء الالتزام بروح السلام التي يقوم عليها الاتفاق.

٥٠ - ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من حالات التأخير في عملية التنفيذ، وهناك عدد أقل بكثير مما ينبغي من المؤشرات التي تدل على إحراز تقدم حقيقي في المجالات الرئيسية. ولا يبذل الطرفان جهدا سياسيا كافيا في لجان اتفاق السلام الشامل، مما يؤثر سلبا على

التنفيذ. وفي بعض الحالات فإن الطرفان تعوزهما روح التعاون والشمول والشفافية المتوخاة في اتفاق السلام الشامل.

٥١ - ومن شأن التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام الشامل أن يضع حدا لانعدام الأمن في الجنوب. وعلى وجه الخصوص، يتعين تنشيط لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى لإدارة واختتام عملية إدماج الجماعات المسلحة الأخرى في القوات النظامية التابعة للطرفين بطريقة شاملة وشفافة. ويساورني القلق إزاء أن بعض جماعات الميليشيات يمكن أن تدخل في صراعات محلية، وأن تصبح من العوامل المخربة ما لم يعالج الطرفان هذه المسألة على النحو الصحيح. وبوصف الأمم المتحدة طرفا مراقبا في لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى، فإنها على استعداد لتقديم المساعدة. وأحث أيضا الطرفين على المضي قدما في إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة، وهو ما يمثل جانبا رئيسيا آخر في الأحكام الأمنية في الاتفاق.

٥٢ - ومن المشجع أن الطرفين يشاركان الآن أكثر في اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار. وأرحب بالتوجيه الذي أصدرته اللجنة إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بالتحقيق في الأحداث العنيفة التي وقعت قرب أبيي في يوم ٧ آذار/مارس وأحث الطرفين على اتخاذ الإجراءات الملائمة بناء على ما تتوصل إليه اللجنة، وعلى اتخاذ خطوات لكفالة عدم تكرار هذه الأحداث المأساوية.

٥٣ - ومن الجدير بالذكر أنه، عقب حادث أبيي، سارع الطرفان إلى تنشيط الآليات ذات الصلة في اتفاق السلام الشامل لمعالجة المسألة، وهو ما يظهر الكيفية التي يمكن بها استخدام هذه الآليات بنجاح لإزالة التوترات ونزع فتيل الحالات القابلة للتفجر قبل أن تتفاقم. ومع ذلك، وقع الحادث في ظل عدم اتخاذ الرئاسة إجراء بناء على توصيات تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي وعدم إنشاء إدارة مدنية في أبيي. وأحث الرئاسة على الخروج من مأزق تنفيذ توصيات اللجنة، وأدعو الحكومة إلى السماح بحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة في منطقة أبيي.

٥٤ - ومن الضروري أيضا أن يعجل الطرفان بجهود إصلاح القوانين لبناء الثقة في سيادة القانون في السودان. وأحرز تقدم بطيء في كفالة امتثال التشريعات المحلية لاتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت نظرا لعدم إدماج الجنوبيين في وزارات حكومة الوحدة الوطنية عن طريق لجنة الخدمة المدنية الوطنية التي لم تنشأ بعد أيضا. ونتيجة لذلك، فإن اللجنة المكلفة باستعراض القوانين في وزارة العدل تتألف من موظفين مدنيين من الفترة السابقة لاتفاق السلام الشامل. ويؤدي استمرار انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لقوانين الأمن الوطني التي تخالف الدستور إلى التأثير سلبا في الجهود الأخرى الرامية إلى جعل السلام

في السودان شاملا ومستداما في آن واحد. وأحث الحكومة على إتاحة مسودة مشروع قانون الأمن الوطني للتعليق العام عليها في أقرب وقت ممكن، وإلغاء سلطات الاعتقال والاحتجاز الواسعة للغاية، والنص على آليات رقابة فعالة سعيًا إلى تحقيق المساءلة.

٥٥ - وأشيد بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لاتخاذها خطوات لتعزيز منظماتها. وأرحب بصفة خاصة بالتزام الحركة بالاضطلاع بدور أكثر نشاطًا في الجهود الوطنية وبتجديد التزام المنظمة بالشراكة مع حزب المؤتمر الوطني في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد تشجعت أيضًا بعقد الاجتماع المشترك بين قيادي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأحث الطرفين على مواصلة هذه النقاشات بروح بناءة، بهدف إعطاء زخم جديد لعملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٥٦ - وأرحب أيضًا بالجهود المتجددة لتنظيم محادثات سلام بين الحكومة وجبهة الشرق. وينبغي أن يشارك الطرفان مشاركة كاملة في المحادثات لكفالة الخروج بنتيجة مشروعة وملتزمة تمامًا مع اتفاق السلام الشامل. وأشجع مجلس الأمن على النظر في تمديد الولاية الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للرصد والتحقق في المنطقة.

٥٧ - ومثل التوقيع على اتفاق سلام دارفور بين حكومة الوحدة الوطنية وفصيل ميني مناوي من حركة تحرير السودان إنجازًا هامًا وخطوة أساسية صوب إنهاء معاناة سكان دارفور. ورغم أن اتفاق سلام دارفور لم توقع عليه سوى حركة واحدة من الحركات المسلحة، فإنني لا أعتبره اتفاقًا "جزئيًا" وأشجع الآخرين على التوقيع على الاتفاق. ومن المهم بصفة خاصة إشراك أصحاب المصلحة الآخرين في دارفور في مرحلة التنفيذ. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي إجراء حوار ومشاورات بين الدارفوريين، وهو ما سيوفر لسكان دارفور فرصة للمشاركة المباشرة في صياغة مستقبلهم.

٥٨ - ولا ينبغي أن تخل جهودنا الجماعية لمعالجة الأزمة في دارفور بعملنا في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، لا سيما جهود الانتعاش والتعمير في جنوب السودان. ولعل أكبر تحد يواجهه الجنوب - وتواجهه عملية اتفاق السلام الشامل برمتها - يظل يتمثل في تحقيق عائد سلام حقيقي لسكان جنوب السودان والمناطق الثلاث. وفي هذا الصدد، فإن ما يثير القلق هو عدم إحراز تقدم في تعمير وتوسيع الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية في الجنوب. ولا بد من سد الفجوة بين تحقيق السلام وتحقيق تحسن ملموس في الظروف المعيشية للسكان. وبخلاف ذلك، سيحقيق الضرر بآفاق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يكفل تعبئة القدر الكافي من الموارد للاحتياجات الرئيسية في مجالي التعمير والتنمية.

٥٩ - ومن الواضح أن الصراع الذي طال أمده في السودان جذوره عميقة، وأن البلد لا يزال في مرحلة التعافي. ومع انحسار الحرب الأهلية المأساوية، ينبغي للطرفين ولشعب السودان الحرص، بأقصى قدر ممكن، على اغتنام الفرص التي تتيحها أحكام اتفاق السلام الشامل خلال الجزء المتبقي من الفترة الانتقالية لتوطيد السلام، وتجاوز العداوات والخلافات، والبدء في عملية بناء مجتمع ينعم بالعدل والديمقراطية والازدهار. وتساعد البعثة الطرفين على بلوغ هذا الهدف. وعلى الرغم من ذلك، تتصاعد الصراعات داخل جنوب السودان. وستحتاج البعثة إلى جميع مواردها لمواصلة جهودها الرامية إلى منع تصعيد هذه الصراعات إلى عنف أكبر لا يمكن وقفه.

٦٠ - وأود أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي الخاص، يان برونك، والأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة، والأفراد المدنيين في البعثة، وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في السودان، فضلاً عن الأفراد العاملين لدى المنظمات غير الحكومية، على جهودهم الدؤوبة المبذولة لمساعدة الشعب السوداني في سيره على درب المصالحة والتعافي.